قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17750) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء 17 جمادى الأولى 1448هـ - 28 أكتوبر 2026م

قياس أثر التنمية.. من الرؤية إلى حياة المواطن

بقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

تطرقنا في مقالنا السابق الى ما انتهى به جلالة الملك في خطابه السامي الذي حدد اطارا وطنيا ووضع المواطن في قلب التنمية. كذلك بينا في المقال اهمية الصناعة في قيادة التحول وأن المعرفة اساسها، وما يفرضه ذلك من ضرورة توافر التمويل المناسب من قبل المنظومة المالية، وتعزيزه بتكامل خليجي، مع متابعة تشريعية فاعلة ومناقشة صحفية مسؤولة. وخلصنا إلى ان التنمية الصناعية والمعرفية هي القاطرة لمشروع التنمية، وأنها تُقاس بقدرتها على تحويل المعرفة إلى قيمة إنتاجية، وتلك القيمة إلى وظائف لائقة ودخل حقيقي أفضل وخدمات أكثر كفاءة. طلب بعض الاخوة القراء التوسع في بيان اهمية قياس الاداء المؤدي إلى جعل المواطن مركز التنمية.

نستهل هذا المقال بطرح سؤال محوري: ماذا تغير في حياة المواطنين نتيجة التنمية؟ بهذا السؤال ينبغي أن نبدأ تقييم برامج التصنيع والمعرفة، وإليه نعود عند الحكم على نجاحها. فزيادة الاستثمارات وافتتاح المصانع وارتفاع الصادرات إنجازات مهمة، لكنها لا تجيب وحدها عن سؤال التنمية: هل اتسعت فرص العمل المجزية، وتحسن الدخل الحقيقي، وأصبحت الأسرة أقدر على تلبية احتياجاتها، وأكثر اطمئنانًا إلى مستقبلها؟ إن وضع المواطن في قلب التنمية يعني أن تكون هذه التحولات غاية السياسات، لا مجرد فوائد نفترض أنها ستتحقق تلقائيًا مع النمو الاقتصادي.

ومن هنا تبرز أهمية منظومة قياس الأداء بوصفها حلقة وصل بين الإطار الوطني للتنمية وحياة الناس. فهي لا تختزل التنمية في أرقام، ولا تكتفي بتوثيق ما أنجزته الجهات، بل تتابع كيف تتحول الرؤية إلى استراتيجية، والاستراتيجية إلى مبادرات وبرامج ومشاريع، ثم كيف تنتج هذه المشاريع قيمة اقتصادية ومكاسب اجتماعية. وبذلك يصبح القياس أداة لإدارة التحول والتعلم والتصحيح، ويغدو السؤال عن أثر التنمية حاضرًا منذ التخطيط، بدل أن يؤجل إلى ما بعد الإنفاق والتنفيذ.

تبدأ الترجمة العملية للإطار الوطني بتحديد الغاية: اقتصاد صناعي ومعرفي متنوع، ينتج قيمة محلية، ويطور القدرة على الابتكار والتصدير، ويوفر عملًا لائقًا ودخلًا أفضل، مع المحافظة على الموارد. ثم تتحول هذه الغاية إلى أهداف مترابطة، مثل رفع الإنتاجية، وتعميق المحتوى المحلي، وتنمية المهارات، وتوسيع الأسواق. ولكل هدف مبادرات وبرامج ومشاريع، وموارد ومسؤوليات واضحة، ومؤشرات تعبر عنه، ونقطة بداية ومستهدف زمني. هذا الترابط يمنع تحول الاستراتيجية إلى قائمة أنشطة متفرقة، ويجعل كل مشروع مطالبًا بتوضيح مساهمته في الغاية المشتركة.

ولأن التصنيع القائم على المعرفة لا ينشأ بقرار منفرد، فإن نجاحه يتطلب تكامل التعليم والبحث والتمويل والعمل والبنية الأساسية والقدرات المؤسسية. فالمصنع ليس مبنى وآلات فقط، بل بيئة لتراكم الخبرة وتحسين المنتجات وتطوير المهارات. والتعليم لا تقاس قيمته بعدد الشهادات وحده، بل بما يتيحه من قدرة على حل المشكلات وتحسين الإنتاج. لذلك ينبغي أن تتشارك الجهات المعنية أهدافا ونتائج، حتى لا يتوسع التدريب من دون فرص توظيف مناسبة، أو يتاح التمويل من دون نمو في القدرات الإنتاجية.

وتتابع منظومة الأداء سلسلة تبدأ بالمدخلات، من تمويل ومهارات وتجهيزات، وتمر بالعمليات، من بحث وتدريب وتصنيع، وصولًا إلى المخرجات، كالمنتجات والمصانع والصادرات. لكنها لا تتوقف هناك؛ إذ تنتقل إلى النتائج، مثل تحسن الإنتاجية وخلق الوظائف، ثم إلى الأثر في مستوى المعيشة. والتمييز بين هذه المستويات ضروري: إتمام برنامج تدريبي مخرج، وحصول المتدرب على وظيفة مناسبة نتيجة، وتحسن دخله واستقراره المعيشي أثر. فإذا انقطعت الصلة بين مستوى وآخر، كشفت المتابعة موضع الخلل بدل الاكتفاء بإعلان الإنجاز.

فعلى سبيل المثال، لا يقاس نجاح برنامج لتطوير صناعة معرفية بقيمة التمويل وعدد المنشآت المستفيدة فقط. ينبغي متابعة ما أضافه من معرفة وتقنية وموردين محليين، وما حققه من إنتاج وصادرات، ثم عدد الوظائف التي وفرها ونوعيتها واستمرارها. وبعد ذلك نسأل: هل انتقلت مكاسبه إلى أجور حقيقية أفضل وفرص أوسع للمواطنين؟ وهل استفادت المنشآت المحلية من سلاسل الإمداد؟ هذه أسئلة لا تفترض تحقق الأثر، وإنما تختبره، وتمنع مساواة نمو النشاط الاقتصادي بتحسن معيشة المجتمع من دون دليل.

ولكي تجيب المنظومة عن سؤال المواطن، يجب أن تجمع بين مؤشرات الاقتصاد ومؤشرات المعيشة. فإلى جانب الإنتاجية والقيمة المضافة والصادرات، تتابع فرص العمل اللائق والدخل الحقيقي وقدرة الأسر على تحمل كلفة السكن والخدمات. كما تبحث في كيفية توزيع المنافع واستدامتها؛ فارتفاع المتوسطات قد يخفي تفاوتًا في الاستفادة. ولا يكفي تزامن تحسن المؤشرات مع تنفيذ برنامج لإثبات أنه سببه، بل يلزم تقييم يختبر العلاقة بين التدخل والنتائج، ويراعي التحولات الخارجية التي قد تؤثر في الاقتصاد والمعيشة.

وتكتمل قيمة القياس بدائرة متابعة تصل المعلومات بالقرار. تجمع البيانات وتراجع جودتها، وتحلل الفجوات بين الواقع والمستهدفات، ثم تعرض النتائج على الجهات المسؤولة لاتخاذ إجراءات محددة. فإذا ارتفعت الصادرات ولم تتحسن الوظائف والأجور، وجب بحث الأسباب وتصحيح البرامج، لا الاكتفاء بالاحتفاء بالمؤشر الاقتصادي. ويقتضي ذلك وضوح المسؤولية ومواعيد المراجعة وتوثيق التعديلات، مع تقييم مستقل يدعم قرارات الاستمرار أو التوسع أو إعادة التصميم. فالمنظومة الفاعلة لا تنتج تقارير فحسب، وإنما تنتج تعلمًا مؤسسيًا يغير طريقة العمل وطريقة التفكير وأهمية وجود الدليل.

وتمنح الشفافية هذه العملية معناها المجتمعي، حين تنشر نتائج مفهومة توضح ما تحقق، وما تعثر، وما سيصحح، فتتيح المتابعة والمناقشة والمساءلة. وفي المحصلة، ليست منظومة قياس الأداء ضمانًا آليًا لنجاح التنمية، لكنها تجعل الوعود أهدافًا قابلة للاختبار، وتربط المصانع والصادرات والوظائف بغايتها الإنسانية. عندئذ لا يكون جواب «ماذا تغير في حياة المواطنين؟» تعدادًا للمشاريع، بل بيانًا موثقًا لفرص أفضل ودخل حقيقي أعلى ومعيشة أكثر استقرارًا، مع توضيح من استفاد وكيف يمكن استمرار التحسن. بذلك ينتقل المواطن من هامش تقارير الإنجاز إلى مركز التخطيط والتنفيذ والتقييم ويكون فعلا في قلب التنمية كما وضعه جلالة الملك.

mkuwaiti@batelco.com.bh

أمن الممرات البحرية.. من التنسيق الإقليمي إلى المصلحة العربية المشتركة

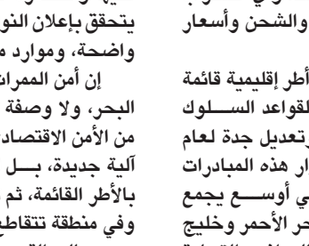

بقلم:

خالد فياض ○

لم تعد اضطرابات الملاحة في المنطقة أثرًا جانبيًا للحرب مع إيران، ولا خطرًا يمكن احتواؤه بإجراءات عسكرية مؤقتة. فالتطورات في مضيق هرمز، بالتوازي مع تجدد التهديدات في البحر الأحمر وباب المندب، تكشف مدى ارتباط أمن الطاقة وسلاسل الإمداد وحرية التجارة باستقرار الممرات البحرية. وحين تصبح السفن التجارية هدفًا، تتحول المسألة من شأن أمني محلي إلى اختبار لقدرة دول المنطقة على حماية مصالح تتجاوز حدودها.

والخطر ليس افتراضيًا. فقد توالت الهجمات على السفن التجارية في مضيق هرمز، وكان أشدها استهداف الناقلة السعودية «سدر» أواخر أغسطس الماضي، الذي أودى بحياة اثنين من طاقمها، وأدانته دول عربية عدة بوصفه انتهاكًا لقرار مجلس الأمن رقم 2817، الذي قدمته مملكة البحرين نيابة عن دول مجلس التعاون والأردن، وأكد حرية الملاحة ورفض تعطيلها.

ويكفل القانون الدولي، ومنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حق المرور في المضائق الدولية، ولا يجوز لأي دولة تعليقه أو إخضاعه لشروط. وفي البحر الأحمر وخليج عدن تتجدد التحذيرات من تهديدات تطول السفن التجارية، فيما تدعو المنظمة البحرية الدولية إلى تعاون إقليمي أوسع في تبادل المعلومات ومكافحة الأنشطة غير المشروعة في البحر. فالمخاطر تتبدل من ممر إلى آخر، لكنها تلتقي في أثرها على أمن المنطقة والاقتصاد العالمي.

من هنا تبرز الحاجة إلى آلية عربية دائمة لأمن الممرات البحرية. وهي ليست حلفا عسكريًا جديدًا ولا قوة موجهة ضد دولة بعينها، بل إطار يربط المصالح العربية المتداخلة، ويعزز الإنذار المبكر وتنسيق الاستجابة وحماية التجارة. فهرمز ليس قضية الدول الخليجية وحدها، وباب المندب ليس شأنًا يمنيًا أو خليجيًا فحسب؛ إذ يتصل الممران بالبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط، وأي اضطراب ممتد فيهما ينعكس على الموانئ والتأمين والشحن وأسعار الطاقة.

ولا تبدأ هذه الآلية من فراغ. فثمة أطر إقليمية قائمة للتعاون البحري، منها مدونة جيبوتي لقواعد السلوك لمكافحة القرصنة والسطو المسلح، وتعديل جدة لعام 2017. وقيمة الآلية العربية ليست في تكرار هذه المبادرات أو منافستها، بل في وصلها بمنظور عربي أوسع يجمع الخليج ومصر والدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، ويربط أمن الملاحة باستمرارية الموانئ والتجارة وسلاسل الإمداد.

ويمكن أن تنطلق من مركز عربي للوعي البحري والإنذار المبكر، يتبادل المعلومات المتاحة عن حركة السفن والمخاطر، ومنها الألغام والطائرات المسيّرة والصواريخ، بالتنسيق مع مراكز المعلومات القائمة والمنظمة البحرية الدولية وشركات الملاحة والموانئ. وتشمل مهامه بروتوكولات مشتركة للإبلاغ عن الحوادث، وتنسيق البحث والإنقاذ، وتبادل الخبرات في حماية الموانئ والمنشآت البحرية، وخططا للتعامل مع تعطل الملاحة أو تحويل مسارات السفن. كما يحتاج إلى قنوات اتصال واضحة بين الجهات المدنية والعسكرية، وتدريبات دورية ومؤشرات تقيس سرعة تبادل المعلومات والاستجابة للحوادث.

ولا تحل هذه الآلية محل المسؤولية الوطنية أو الترتيبات الدولية، بل تكملها. فالقوى الكبرى تملك قدرات تكنولوجية واستخباراتية ولوجستية ينبغي الاستفادة منها، لكن الاعتماد الكامل عليها يربط أمن الممرات العربية بحسابات لا تتحكم فيها الدول العربية وحدها. فالمطلوب تعاون دولي من دون ارتهان سياسي، وانفتاح على الشركاء مع الحفاظ على الأولوية العربية في تحديد الاحتياجات وتنسيق المواقف.

ويتطلب نجاح المبادرة مشاركة عربية واسعة، في مقدمتها دول الخليج ومصر. فالتكامل بين الموانئ الخليجية وقناة السويس ومرافئ البحر الأحمر يعزز القدرة على امتصاص الصدمات، شرط ألا يُختزل في تحويل مسارات الشحن، بل يمتد إلى تبادل البيانات وتنسيق الطوارئ وحماية البنية التحتية. وينبغي أن تراعي الآلية تفاوت القدرات والموارد، وأن تبدأ بمهام محددة قابلة للتنفيذ قبل التوسع في اختصاصاتها.

وقد يرى البعض أن الوجود الدولي والتحالفات البحرية يغني عن إطار عربي. غير أن الأحداث الأخيرة تظهر أن هذا الوجود لا يمنع كل هجوم، وأن الاستجابة الخارجية تبقى مرتبطة بتقدير المصالح والأولويات. وليس المقصود الاستغناء عن الشراكات، بل تقليص الفجوة بين الاعتماد عليها والقدرة العربية على المبادرة. فالأمن البحري لا يتحقق بإعلان النوايا، بل بإجراءات متفق عليها، ومسؤوليات واضحة، وموارد مستدامة، وأداء يخضع للمراجعة.

إن أمن الممرات البحرية ليس مشروعًا للسيطرة على البحر، ولا وصفة لإنهاء الصراعات المحيطة به، بل ركنا من الأمن الاقتصادي العربي. والاختبار الحقيقي ليس إعلان آلية جديدة، بل الاتفاق على وظائفها وحدودها وربطها بالأطر القائمة، ثم تحويلها إلى تعاون يومي قابل للقياس. وفي منطقة تتقاطع فيها هرمز وباب المندب وقناة السويس مع مصالح القوى الكبرى، تصبح القدرة على التنسيق والاستباق ضرورة عملية، كي تتحول الجغرافيا البحرية العربية من مصدر ضغط إلى مجال للتعاون ومصدر قوة.

○ باحث في الشؤون العربية.

مظاهر النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم: جمال كنج ○

غالبا ما يظهر الجاسوس في روايات الجاسوسية كشخص يرتدي معطفاً طويلاً، ويحمل وثائق مسروقة، ثم يختفي في زقاق مظلم. وبالفعل، كان الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد يطابق هذا الوصف تماماً.

لقد كان بولارد محللاً في البحرية الأمريكية، وقد سرق أسراراً أمريكية شملت دليلاً شاملاً مكوناً من عشرة مجلدات خاصاً بوكالة الأمن القومي، يكشف كيفية جمع الولايات المتحدة الأمريكية لاستخبارات الإشارات، بالإضافة إلى أسماء آلاف الأفراد الأجانب الذين عملوا لصالح وكالات الاستخبارات الأمريكية.

ويعتقد مسؤولو الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية أن إسرائيل شاركت هذه الوثائق المسروقة مع الاتحاد السوفيتي. ووفقاً لعدة تقييمات استخباراتية، يُعد بولارد واحداً من أكثر الجواسيس الذين ألحقوا ضررا بالولايات الأمريكية في تاريخها.

حُكم على بولارد بالسجن مدى الحياة في عام 1987، وأُطلق سراحه في عام 2015. في البداية، ادعت إسرائيل أنه تصرف من تلقاء نفسه وقدمت اعتذاراً، ولم تعترف بأنه كان عميلاً يعمل لصالحها إلا في عام 1998. وفي عام 2007، أطلقت إسرائيل اسمه على ساحة في القدس تكريماً له على خدماته.

لم يكن بولارد أول أو آخر عميل لإسرائيل. فقد أقر لورانس فرانكلين، وهو محلل في البنتاغون، بذنبه في عام 2005 بتهمة تسريب معلومات سرية لمسؤول في السفارة الإسرائيلية واثنين من موظفي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك)، أقوى لوبي مؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أقر بن عامي كاديش، وهو مهندس سابق في الجيش، بذنبه في عام 2008 بتهمة تسريب وثائق سرية لمسؤول في القنصلية الإسرائيلية، ولم يقضِ أي فترة في السجن.

وواجه ستيوارت نوزيت، الذي كان يعمل في وكالة الفضاء الأمريكية

– ناسا– بدوره تهماً بمحاولة التجسس عقب عملية استدراج نفذها مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI).

وفي عام 1970، رصد مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية –عبر عمليات تنصت– ريتشارد بيرل وهو يناقش معلومات سرية مع مسؤول في السفارة الإسرائيلية.

وفي عام 2001، ترأس بيرل نفسه «مجلس سياسة الدفاع» التابع للبنتاغون، في حين شغل اثنان آخران من الموالين بشدة لإسرائيل –وهما دوغلاس فيث وبول وولفويتز– مناصب رفيعة في المؤسسة ذاتها. وكان فرانكلين يعمل في مكتب السياسات التابع لفيث عندما وُجهت إليه تهمة التجسس.

في عام 1996، أعدت مجموعة دراسية –بقيادة بيرل وفايث– ورقة سياسات لرئيس الوزراء الإسرائيلي القادم آنذاك، بنيامين نتنياهو، حملت عنوان «قطيعة تامة» (A Clean Break)، وقد دعت الورقة إسرائيل إلى التخلي عن اتفاقيات أوسلو وعملية السلام مع الفلسطينيين، واقترحت الإطاحة بصدام حسين من السلطة في العراق، وذلك كجزء من استراتيجية إسرائيلية أوسع لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط.

وبعد مرور خمس سنوات، قام مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بشنّ أول حرب أمريكية في العراق، وهي حرب تم التخطيط لها وإشعال فتيلها أساسا خدمة للمصالح الإسرائيلية.

لا أرمي من خلال هذا الكلام بأي حال من الأحوال إلى التلميح أو الادعاء بأن أحداً – ولا سيما هؤلاء الصهاينة الأمريكيين – يحمل ولاءً مزدوجاً. كلا، فالأمر أعمق من ذلك بكثير ولا يتعلق بالولاء المزدوج. فهو أمر لا يمكن وصفه إلا بتعبير واحد: الولاء لإسرائيل أولاً.

ننتقل بالزمن إلى عام 2026. يظهر اسم ديفيد ميلستين، وهو ربيب الإسرائيلي مارك ليفين المعروف في مجال الدعاية، وكبير مساعدي السفير الأمريكي لدى إسرائيل مايك هاكابي – والذي يشغل فعلياً منصب رئيس مكتب السفير الأمريكي.

وبصفته صهيونياً أمريكياً يضع إسرائيل في المقام الأول دون أي خجل، يتولى ميلستين الإشراف على ملف الضفة الغربية وقطاع غزة في السفارة الأمريكية، وهو ما يشبه تماماً وضع الثعلب حارساً على قن الدجاج.

ووفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، نقلاً عن اثني عشر شخصاً عملوا معه، فقد عمد ميلستين مراراً إلى إلغاء تقارير السفارة الموجهة إلى وزارة الخارجية الأمريكية أو إعادة صياغتها، وذلك بما يخدم مصالح حكومة بنيامين نتنياهو.

وعندما سرّعت الحكومة الإسرائيلية إجراءات الموافقة على بناء المزيد من المستوطنات المخصصة لليهود فقط في الضفة الغربية المحتلة، أعدّ موظفو السفارة مذكرة عاجلة حذروا فيها من أن هذه الخطوة قد تتجاوز «الخط الأحمر» الذي وضعه الرئيس دونالد ترامب نفسه ضد عمليات ضم الأراضي.

ووفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، فإن هذه المذكرة لم تغادر القدس قط، ولم تصل بالتالي إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

وفي ظل تصاعد هجمات المجموعات اليهودية الإسرائيلية على منازل الفلسطينيين ومزارعهم، أعدّ موظفو السفارة الأمريكية تقريراً يوثق تقاعس إسرائيل عن كبح جماح العنف الذي يمارسه الشباب الصهاينة.

لكن ميلستين أعاد صياغة التقرير وأرسل برقية من السفارة إلى واشنطن بعنوان: «الحكومة تتخذ إجراءات صارمة ضد تصاعد العنف في الضفة الغربية».

وفي الوقت الذي أشار فيه دبلوماسيون أمريكيون إلى أن مواقع توزيع المساعدات التي تعود بالنظر إلى «مؤسسة غزة الإنسانية» كانت تشهد حالة من الفوضى وتتسبب في وقوع وفيات، خلص ميلستين إلى أن العملية كانت ناجحة.

تساءل ثلاثون عضواً في الكونغرس الأمريكي، بقيادة السيناتور كريس فان هولين، عن مصير التحقيقات في مقتل تسعة فلسطينيين أمريكيين على يد عصابات وجنود إسرائيليين.

أعدّ موظفو السفارة تقريراً يُظهر تقدماً ضئيلاً وعدم توجيه أي اتهامات. ووفقاً لصحيفة التايمز، تمّ تجاهل التقرير لصالح رسالة تُفيد بأن إسرائيل تتعامل مع القضايا بشكل سليم.

انخفضت مراسلات القسم المُختص بالشؤون الفلسطينية من عدة مراسلات أسبوعياً إلى بضع مراسلات شهرياً، خشية موظفي السفارة الأمريكية من عرقلة عملهم أو إعادة صياغة تقاريرهم أو التأثير سلباً على مسيرتهم الدبلوماسية.

كان ميلستين يسأل موظفي السفارة عما إذا كانوا «مؤيدين لإسرائيل» أو «مؤيدين لحماس»، بدلاً من سؤالهم عما إذا كانوا أمريكيين مخلصين لبلادهم. فمثل هذه البعثة الدبلوماسية، التي تخضع الولاء للاختبار عبر أسئلة كهذه، تفقد صفتها كسفارة أمريكية.

ذات مرة، جلستُ إلى مائدة الغداء مع سفير أمريكي كان يعمل في الخارج. روى لي أنه خلال فترة تولي جورج شولتز منصب وزير الخارجية، كان شولتز يلتقي بالسفراء المعينين حديثاً، ويشير إلى خريطة للعالم معلقة في مكتبه، طالباً من كل منهم تحديد بلده.

كان معظمهم يشيرون إلى الدولة التي عُيّنوا فيها، فيصحح لهم شولتز قائلاً: «لا، بلدكم هو الولايات المتحدة الأمريكية، وواجبكم هو خدمة مصالح بلدكم، لا مصالح الدولة التي أرسلتم إليها».

ربما لم يسمع السفير مايك هاكابي وميلستين بهذا الدرس قط، أو ربما كانت خدمة إسرائيل هي أولويتهما. فبدلاً من تمثيل المصالح الأمريكية، تعمل السفارة كـ «مبعوث» لإسرائيل داخل الإدارة الأمريكية.

لقد تحولت السفارة الأمريكية إلى بعثة صهيونية تديرها الكنيسة الإنجيلية، ويقودها صهيوني متشبع بأفكار أيديولوجية، لدرجة أن زوج والدته يُلقب بـ«تل أبيب ليفين».

مرة أخرى، لا أحد يتهم هاكابي أو ميلستين بأنهما «عملاء لدولة أجنبية». وبصراحة، إسرائيل لا تحتاج إلى ذلك؛ فهي ليست بحاجة لتجنيدهما أو دفع الأموال لهما كما فعلت مع بولارد. فالمسؤولون الملتزمون أيديولوجيا تجاه إسرائيل يمكنهم القيام بالعمل ذاته من داخل الإدارة الأمريكية نفسها، تحت مسميات وظيفية مشروعة ومن دون التعرض لخطر الاعتقال.

لا توجد دولة تتلقى مساعدات مالية وعسكرية أمريكية أكثر من إسرائيل؛ ومع ذلك، فقد صنفت تقييمات أجهزة مكافحة التجسس الأمريكية إسرائيل كواحدة من أكثر الجهات عدوانية في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية التي تهدد الأمن القومي الأمريكي.

ربما كان جوناثان بولارد وآخرون أمثلة نموذجيةً للجواسيس التقليديين الذين يعملون في الخفاء. لكن الخطر الأكبر لا يكمن في سرقة ملفات سرية، بل في وجود أمريكيين يقدّمون ولاءهم لإسرائيل على واجبهم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعملون داخل أروقة البيت الأبيض والبنتاغون بهدف واحد فقط: خدمة إسرائيل.

لنأخذ على سبيل المثال ديفيد فروم، الذي صاغ عبارة «محور الشر» للرئيس جورج دبليو بوش، مساهماً بذلك في رسم المسار الخطابي لأطول حرب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج. كما تُولّى فروم كتابة خطابات لسفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، مدافعاً عن الموقف الإسرائيلي أمام هذه الهيئة الدولية.

ديفيد فروم هو الكاتب ذاته الذي يخدم أجندةً تضع إسرائيل في المقام الأول من خلال منصتين مختلفتين: تارةً بالمساعدة في الترويج لحرب أمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتارةً أخرى بالدفاعً عن قضايا إسرائيل أمام العالم.

وفي القرن الحادي والعشرين، ومع سيطرة الصهاينة على وسائل الإعلام الرئيسية، ووجود عناصر موالية لهم داخل أروقة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد إسرائيل بحاجة إلى جواسيس يرتدون معاطف واقية أو وثائق مسروقة.

إن إسرائيل ليست في حاجة إلى ذلك، فهي تعمل من خلال مسؤولين يشغلون مناصب نافذة، يحددون ما يطالعه صنّاع القرار الأمريكيون؛ وذلك عبر صياغة التقارير الدبلوماسية، وحجب المعلومات، وتوجيه القرارات الأمريكية بما يخدم المصالح الاستراتيجية لإسرائيل على حساب المصالح الأمريكية ذاتها.

وحين تتعارض مصالح إسرائيل مع احتياجات واشنطن من المعلومات، يتم تطويع هذه المعلومات وتقديمها في العلن، عبر قنوات رسمية، وبمسميات وظيفية رسمية، وعلى نفقة دافعي الضرائب الأمريكيين.

○ كاتب فلسطيني مقيم في الولايات المتحدة

أمراض الدم الوراثية.. قبل أن يبدأ الألم

بقلم:

نبيلة رجب ○

قبل أن يُولد الطفل، يتخيله أبواه في البيت: صوته، وخطواته الأولى، والاسم الذي سينادیانه به. أما المرض، فقلما يكون حاضرًا في هذه الصورة. ثم يأتي تشخيص بمرض دم وراثي، فتدخل حياة الأسرة مواعيد علاج وأسئلة عن المستقبل لم تكن تتوقعها.

ويكبر الطفل، ويبدأ في معرفة ما يعنيه المرض في حياته اليومية. تختلف التجارب بحسب نوع المرض وشدته، ومرض الخلايا المنجلية، المعروف بالسكلر، أحد أمراض الدم الوراثية التي تصاحبها نوبات ألم. أثناء النوبة الشديدة، قد تصبح القدرة على النوم أو الحركة مطلبًا يشغل المصاب عن كل ما عداه، ويحتاج إلى المستشفى لتخفيف الألم. وتمتد آثار بعض النوبات إلى دراسته أو عمله ومواعيده.

بعد انحسار النوبة، تبدأ محاولة استئناف ما توقف، وإن كان بعض المصابين يعانون ألمًا مستمرًا خارج النوبات أيضًا. وتبقى في حياتهم إنجازات وعلاقات وطموحات؛ لكل شخص تجربته، ولكل أسرة تفاصيل تعرفها عن العلاج والانتظار والعودة إلى البيت. يصعب اختصار هذه الحياة في المرض، كما يصعب فهم المرض من اسمه فقط.

ويأتي أسبوع أمراض الدم الوراثية ليجمع الاهتمام بالمصابين اليوم والتفكير في صحة من سيولدون غدًا. وفي بلدنا، لله الحمد، تشمل جهود الرعاية والوقاية أمراضًا وراثية متعددة، منها السكلر والثلاسيميا.

حامل صفة السكلر الوراثية ليس مصابًا بمرض السكلر، وعادةً لا تظهر عليه أعراض المرض. لكن احتمال إنجاب طفل مصاب يعتمد على الصفة الوراثية لدى الطرفين معًا. فإذا كان كلاهما حاملًا لصفة السكلر، فهناك احتمال بنسبة 25 في المائة لإنجاب طفل مصاب في كل حمل. وهذا لا يعني أن طفلًا واحدًا فقط من كل أربعة سيُصاب؛ فالاحتمال يتجدد مع كل حمل، حتى لو وُلد الأطفال السابقون غير مصابين.

ويوجد احتمال لإنجاب طفل مصاب بالسكلر–بيتا ثلاسيميا أيضًا إذا كان أحد الطرفين حاملًا لصفة السكلر والآخر حاملًا لصفة بيتا ثلاسيميا. وهو أحد أشكال مرض الخلايا المنجلية، وتحتاج نتائج الطرفين إلى تفسير متخصص يوضح ما تعنيانه لأبنائهما.

يعرف الطرفان أن احتمال إصابة طفلهما هو 25 في المائة، لكن اتخاذ قرار بناءً على هذه المعلومة ليس سهلًا، وخصوصًا إذا اقترب موعد الزواج واكتملت ترتيباته. يقلق أحدهما من احتمال المرض، ويتمسك الآخر باحتمال ولادة طفل غير مصاب، وربما يقول: نعرف زوجين يحملان الصفة وأطفالهما غير مصابين. ومع رغبتهما في إتمام الزواج، يصبح التعلق بهذه الأمثلة أسهل من التفكير في احتمال أن تكون تجربتهما مختلفة.

هذا النقاش لا يحاكم أسرًا لديها أبناء مصابون؛ فلكل أسرة ظروفها. لكنه يطرح مسألة تخص الطفل الذي لم يولد بعد: الزوجان يتخذان قرار الإنجاب، بينما قد يعيش طفلهما تبعاته الصحية. فكيف تُؤخذ مصلحته في الحسبان، إلى جانب رغبتهما في أن يصبحا أبًا وأمًا؟

وفي البحرين، يُلزم قانون الفحص الطبي للمقبلين على الزواج، رقم 11 لسنة 2004، الطرفين بإجراء الفحص إذا كان أحدهما بحرينيًا. ويُلزم الأطباء بتقديم النصح والإرشاد بحسب النتائج، ومن يعقد القران بالتأكد من شهادة إجراء الفحص. ولا يتضمن القانون نفسه نصًا يجعل حمل الطرفين صفة السكلر مانعًا من الزواج. ويستوقفني هنا أن الشهادة تثبت إجراء الفحص، لكنها لا تكشف وحدها مقدار ما فهمه الطرفان من نتيجته. وهذا الفهم هو ما يحتاجان إليه عند التفكير في الإنجاب ومناقشة سبل تقليل المخاطر على أطفالهما.

وتوجد لبعض الحالات خيارات طبية تساعد على تقليل احتمال إنجاب طفل مصاب بمرض وراثي محدد، يناقشها الزوجان مع المختص. وتختلف إمكانية الاستفادة منها بحسب الحالة الطبية وتوافر الخدمة وكلفتها. فمعرفة وجود خيار لا تعني دائمًا القدرة على اختياره.

بعد ظهور النتيجة، قد يحتاج الطرفان إلى استشارة أخرى، بينما تمضي ترتيبات الزواج نحو موعدها. هنا يصنع موقف الأسرتين فرقًا؛ فتقبّل التمهّل يتيح لهما فهم الخيارات قبل القرار، بدل أن يشعرًا بأن عليهما حسم الأمر لأن الدعوات وُزّعت والموعد اقترب.

وقد تناول مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، هذه المسألة في قراره رقم 203 الصادر عام 2013. فأجاز الفحص الجيني قبل الزواج، وأجاز لولي الأمر الإلزام به لمصلحة عامة معتبرة. لكنه ميّز بين إجراء الفحص وما يترتب على نتيجته؛ فتُشرح للمعنيين المخاطر والاحتمالات، ويبقى القرار لهم بالتشاور مع الطبيب، من دون أن تؤدي نتائج الإرشاد الوراثي إلى إجراء إجباري. يدعم هذا الموقف الوقاية والمعرفة، لكنه لا يتناول تحديدًا حكم الإنجاب عندما يكون كلا الزوجين حاملًا لصفة السكلر.

نحلم بأطفالنا قبل أن يولدوا، ومعرفة احتمال إصابتهم بمرض وراثي تجعل الحلم أصعب، وتضعنا أمام مسؤولية ما نستطيع فعله لتقليل الخطر. تختلف الخيارات من أسرة إلى أخرى، لكن ما قد يعيشه الطفل من ألم يستحق مكانًا في القرار. فالأبوة والأمومة تبدآن أيضًا بالتفكير في تبعات قرار سيتخذه الكبار، ويعيشها طفلهم.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.

rajabnabeela@gmail.com

nabeelarajab.blogspot.com